الشيخ السلفي.. وأتباع «الإخوان»

يُعتبر حديث الشيخ ياسر برهامى عن الدستور الجديد وثيقة أساسية، تساهم فى إلقاء ضوء إضافى على محتوى هذا الدستور والأساليب التى ابتغتها الأغلبية فى الجمعية التأسيسية للوصول إليه.

فالشريط الذى بثه موقع «أنا السلفى» الإلكترونى قبل أيام، يلخص الاتجاه السائد فى أوساط «الإخوان» والسلفيين المتحالفين، فى إطار الهيئة التى جاء حديث برهامى تحت لافتتها والمسماة «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح».

وينبغى التمييز فى هذا الحديث بين شقين هما الرواية الخاصة بمناقشات ومفاوضات قال إنها حدثت وتضمنت ما أثار غضب الأزهر الشريف، والكلام المحدد والقاطع عن طابع الدستور ومحتواه وما سيترتب عليه من نتائج.

ورغم أن الشق الأول حظى بمساحة أكبر من الجدل الذى أثاره هذا الحديث، فهو ليس الأكثر أهمية، لأنه يتعلق برواية يمكن التشكيك فيها، كما فعل بعض «إخوانه» الذين فاجأتهم صراحته فى الحديث عن سعيهم إلى خداع ممثلى القوى الوطنية الديمقراطية فى الجمعية.

ولكن أهم ما فى روايته هذه هو الإقرار باللجوء إلى الخداع لخطف دستور لا يعبر عن مختلف فئات المجتمع.

وهذا هو ما حدث بالفعل، بغض النظر عما إذا كان هذا الخداع حقق أهدافه، لأنه لم ينجح فى ذلك. فقد بدأ ممثلو القوى الوطنية الديمقراطية منذ أواخر سبتمبر الماضى فى إدراك أنهم يتعرضون لخداع منظَّم وأن ممثلى «الإخوان» والسلفيين يراوغون ويهربون من التزامهم فى بداية عمل الجمعية بالتوافق على القضايا الخلافية وتعهدهم بأن يكون الدستور توافقياً. وهذا ثابت فى كتابات وأحاديث بعضهم، ومنهم كاتب السطور بدءاً بحديثه إلى صحيفة مستقلة جاء فى مانشيت عددها الصادر فى 17 سبتمبر - على لسانه - أن (إصرار المتشددين على مواقفهم سيدفع الليبراليين إلى الانسحاب من التأسيسية).

وحدث هذا الانسحاب بالفعل بعد أسابيع قليلة، عندما ثبت الإصرار ليس فقط على المواقف المتشددة ولكن على الخداع أيضا. ولم يقتصر الانسحاب على الليبراليين فقط، بل شمل كل أعضاء الجمعية من غير «الإخوان» والسلفيين وأتباعهم.

وأعلن المنسحبون بوضوح تام أنهم يرفضون الاستمرار فى جمعية يسودها الخداع والكذب، وأصدروا بيانا ضربوا فيه أمثلة على ذلك، ضمن الأسباب التى دفعتهم إلى الانسحاب. ولذلك فرغم عدم صحة ادعاء الشيخ برهامى أنه نجح وإخوانه فى خداع من تحدث عنهم، كما لو أنهم أعداء، فالصحيح فى روايته هو إقراره الصريح والواضح بأن الخداع هو أسلوبهم.

ولكن الأكثر أهمية، لأنه يتعلق بمحتوى الدستور، هو حديثه القاطع عن أن (هذا الدستور به قيود لم توجد قبل ذلك فى أى دستور مصرى) على حد تعبيره نصا. وكان هذا هو العامل الرئيسى وراء انسحاب أكثر من رُبع

أعضاء الجمعية الأساسيين وعدد كبير من الاحتياطيين، فضلا عن استقالة ثمانية من بين عشرة أعضاء فى اللجنة الفنية الاستشارية للجمعية.

وكان كلام برهامى هذا صفعة مهينة لأتباع «الإخوان» الذين تم استخدامهم خلال الأسبوعين السابقين على الاستفتاء وخلاله، لتسويق الدستور والحديث عن حقوق لا مثيل لها فى العالم، وحريات لا توجد فى أى كوكب آخر فى الكون الواسع!!

وقد ترك «الإخوان» لبعض هؤلاء محاولة الرد على ما قاله الشيخ برهامى، وهى مهمة جد عسيرة مقارنة بالخدمات التى أدوها من قبل فى الترويج للدستور. ولذلك بدوا مكسورين عاجزين عن الرد.

والحال أن الشيخ السلفى لم يفعل أكثر من إعادة تأكيد بعض ما سبق أن أكده المنسحبون من الجمعية، ونبه إليه عدد منهم قبل انسحابهم بأسابيع.

كما أن تقييد حرية العقيدة يتجاوز ما قاله، لأنه لن يكون مقصورا على ما ذكره بشأن البهائيين والقاديانيين. فما إن تم تمرير الدستور حتى ظهرت الفتوى الخاصة بتحريم تهنئة المسيحيين بأعيادهم، التى صدرت عن «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» التى تجمع «الإخوان» والسلفيين بمعظم أطيافهم.

وقبل أن يصدر قانون الحسبة الذى اعتبره برهامى من النتائج الواجبة للدستور الجديد، نشطت جماعات متطرفة فى الاعتداء على الأهالى فى بعض المحافظات، وحدث التهديد بالهجوم على نقابة المهن التمثيلية واقتحامها.

وليس هذا إلا بداية الانتهاكات التى يفتح الدستور الباب واسعاً أمامها، وفقاً لما أكده رافضوه، وأقره أبرز شيوخ السلفية بصراحة صفعت أتباع «الإخوان» الذين روّجوا لهذا الدستور.